خبر صحفي

شارك سعادة المستشار جابر المري رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية في أعمال الندوة الافتراضية الحوارية للخبراء بشأن استقلال القضاة والمحامين/ات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والتي أقامها المكتب الإقليمي للمفوضية السامية لحقوق الانسان يوم 5 نيسان/إبريل 2022 بالشراكة مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

وأشار المستشار المري في معرض مداخلته إلى أن الدول يقع على عاتقها ضمان استقلال القضاء، وحماية القضاة من أي تدخل أو ضغوط أو تهديدات، وضمان حق التقاضي بدرجاته لكل شخص خاضع لولايتها. وتقع على عاتق الدول ضمان الحق في محاكمة عادلة بعناصرها المختلفة بما في ذلك أن تكون (محكمة **مختصة، مستقلة، منشأة سابقاً بحكم القانون)**، وأن تكون المحاكمة علنية إلا في حالات استثنائية تقتضيها مصلحة العدالة، وأن تكفل الدولة الإعانات العدلية للدفاع عن حقوق الافراد لغير القادرين مالياً.

وأشار رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية إلى أنه من أبرز التحديات التي تواجه استقلال القضاء ومن واقع تجربتنا تتمثل بـالقضايا المتعلقة بمبدأ الفصل بين السلطات، وهذا التحدي الأكثر شيوعاً ومنه قيام بعض التنفيذين بالقيام ببعض الأمور القضائية، والتأثير على السلطة القضائية من خلال القضايا المتعلقة بالاختيار وتعيين القضاة وإنهاء الخدمة والقضايا المرتبطة بالجوانب المالية، وأيضا يمكن الإشارة إلى أنه في بعض البلدان قد يتم التأثير على المعاهد المعنية بتدريب وتهيئة القضاة. وكان لنظام الغلق للحد من تأثيرات جائحة كورونا أثر كبير على نظام العدالة بشكل عام، خصوصاً الجوانب المتعلقة بسهولة الوصول وأيضا التأثير على بعض عناصر المحاكمة العادلة.

وقد شارك عدد من الخبراء بمداخلات في سياق أعمال الندوة ومنهم السيد دييغو غارسيا مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني باستقلال القضاء والمحامين والسيد فرانشيسكو موتا رئيس قسم آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وشمال افريقيا لدى المفوضية السامية لحقوق الانسان والوزير المفوض منير الفاسي مدير إدارة حقوق الانسان في جامعة الدول العربية ومديرة معهد حقوق الإنسان في نقابة المحامين ببيروت والسيدة أمين عام المنظمة العربية لحقوق الانسان وآخرون.